محاضرة رقم 02 : أنواع المؤسسة ومحيطها

تمهيد :

تنشط المؤسسة الاقتصادية الحالية في محيط سريع التغير، وهي تؤثر فيه وتتأثر بالظروف الاقتصادية ونشاطات الأعوان الاقتصادية الأخرى المكونة له، واستمرارها و بقائها فيه مرتبط بتكيفها مع الظروف الاقتصادية المختلفة وبالتطوير المستمر لبنيتها الاقتصادية في البيئة الديناميكية المتداخلة.

1- أنواع المؤسسات :تنقسم المؤسسات لعدة أصناف وذلك وفق المعايير المستعملة في التصنيف، نذكر من بينها:

أ-حسب حجم المؤسسة :حيث عرفها المشرع الجزائري في القانون رقم 17/ 02 الصادر في 10 / 01 / 2017 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويصنفها إلى:

-مؤسسة مصغرة :وهي التي عدد عمالها لا يتجاوز 9 عمال ورقم أعمالها أقل من 40 مليون دج أما مجموع ميزانيتها السنوية أقل من 20 مليون دج ؛

مؤسسة صغيرة :عدد عمالها بين 10 و 49 ، رقم أعمالها أقل من400 مليون دج، أما مجموع ميزانيتها السنوية أقل من 200 مليون دج ؛

-مؤسسة متوسطة :عدد عمالها لا يتجاوز 250 عامل، رقم أعمالها أقل من 4 مليار دج أما مجموع ميزانيتها السنوية فلا يتعدى 1 مليار دج.

-مؤسسة كبيرة :عدد عمالها أكثر من 250 عامل، رقم أعمالها يفوق 4 مليار دج ومجموع ميزانيتها السنوية أكبر من 1 مليار دج.

كما يجب أن تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعيار الاستقلالية المالية حيث يجب ألا تكون مملوكة للغير بنسبة تفوق 25% من رأس مالها.

ب- حسب المعيار القانوني :ونميز بين:

-مؤسسة فردية :حيث تختلط فيها شخصية المؤسسة القانونية بشخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة، نجد منها مؤسسات إنتاجية، تجارية، خدماتية،...إلخ، وعادة ما يكون عدد عمالها منخفض ؛

-**شركة الأشخاص** : وتعتبر امتداد للمؤسسة الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء عشرون شخص، يتقاسمون الربح والخسارة وتنقسم بدورها إلى شركات تضامن، شركات توصية ومحاصة؛

-شركات رؤوس الأموال(شركات المساهمة): وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص يساهمون بحصص في رأس المال الشركة، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، ويتحمل صاحب السهم الخسارة بقيمة السهم أما

العائدات فتكون على شكل أرباح موزعة .كما حدد المشرع عدد الشركاء بأن لا يتجاوز سبعة أشخاص، ورأس مال الشركة لا يقل عن خمسة ملايين دج في حالة لجوء الشركة للاكتتاب العام للأسهم، وأن لا يقل عن واحد مليون دج إذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق ؛

-**الشركات ذات المسؤولية المحدودة** : وهي شركات تؤسس من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص، لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، ويجب ألا يقل رأس مالها عن**100.000** دج، وينقسم إلى حصص ذات قيمة إسمية تقدر ب 1000 دج على الأقل، كما لا يجب أن يتجاوز عدد الشركاء عشرون شخصا.

ج- حسب ملكية رأس المال:

-مؤسسات خاصة: وهي التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو عدة أشخاص، كالمؤسسات الفردية أو شركات الأشخاص، كما أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق وإجراءات تسييرها ؛

-مؤسسات عامة: وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالتأميم أو الإنشاء، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، وهي بدورها تنقسم لمؤسسات تابعة للوزارات وأخرى تابعة للجماعات المحلية ؛

-مؤسسات مختلطة: هي تلك المؤسسات التي تكون ملكيتها مشتركة بين الدولة والأفراد، لكن تنظيمها يخضع لعدة ضوابط وتشريعات وأحكام خاصة.

تقسيما للنشاط الإنتاجي في الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

أ- **القطاع الأول:** الذي يجمع المؤسسات التي هي في علاقة مع الطبيعة، فنشاطها مرتبطة باستغلال المحيط الطبيعي وما يمتلكه من موارد .هذا النشاط الذي يفضي إلى استخراج المواد الأولية، والمنتجات الطبيعية، وهي تضم: الفلاحة، الصيد والقنص، إنتاج الأخشاب الأولية؛

ب- القطاع الثاني: ويضم المؤسسات التي تتولى تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية الصناعة قابلة للاستهلاك أو الاستعمال في العملية الإنتاجية، وهي تشمل البناء والأشغال العمومية الميكانيكية، إلخ .وبصفة عامة المؤسسات التحويلية التي تشتغل في الصناعة والحرف؛

ج- القطاع الثالث: وتضم المؤسسات الخدماتية كالتجارة، البنوك والتأمينات، النقل، غسل الملابس، إلخ.

كما أنه هناك من يقترح قطاع رابع يشمل كل النشاطات المتعلقة بتسيير ونشر المعلومة .كما أنّ هناك من يصف هذا القطاع الرابع بأنّه قطاع للنشاطات غير المنافسة، والتي تهتم بالإنتاج الاجتماعي والبيئي؛ حيث نتجت عن الاقتصاد التضامني والاجتماعي كتقديم القروض التضامنية والقروض المصغرة والحسنة، إلخ؛

2-محيط المؤسسة:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متنوعة و متعددة سواء تعلق الامر بالبيئة الداخلية أو الخارجية , وعليه فإن معرفة البيئة التي تنشط فيها المؤسسة من المهام الأساسية الإستراتيجية , من خلال جمع المعلومات عن التغيرات التي تحدث فيها ومدى تأثيرها على المؤسسة وذلك بما تتيحه من فرص أو تفرضه من تهديدات، لأن نجاح المؤسسة يتوقف على مدى تكيفها مع البيئة الخارجية بطريقة تزيد من درجة استفادتها من الفرص و تزيد من قدرتها على مواجهة التهديدات البيئية .إن البيئة مؤسسة خارجية متعددة المتغيرات، حيث تشمل البيئة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، القانونية، والبيئة الثقافية، الزبائن، الموردون ، القوى العاملة ....

هذا فضلا عن البيئة الداخلية للمؤسسة و المتمثلة في القدرات و الإمكانيات الداخلية للمؤسسة في مختلف وظائفها (الإدارة المالية ، التسويق ، الإنتاج و التموين ...). حيث أن تقييم هذه العناصر يسمح للمؤسسة التعرف على نقاط الضعف و القوة للمؤسسة .

2-1 مفهوم المحيط: هناك عدة تعاريف للمحيط نذكر منها:

-تعريف روبنز ROBBINS ، هو جميع العوامل والتغيرات الواقعة خارج حدود الدؤسسة.

-تعريف هاولي HAWLEY هو جميع الظواهر خارج المؤسسة، وتؤثر او لديها امكانيات التأثير عليها.

تعريف Bressy: هو مجموعة من العناصر والمتغيرات الخارجية عن المؤسسة والتي تؤثر على نشاطها.

-فالمحيط عبارة عن مجموعة عناصر مؤثرة ولكن غير متحكم فيها من قبل المؤسسة، فهي تؤثر على خدمات مؤسسة اما ايجابيا من خلال توفير فرص النجاح، او سلبا كالتهديد المباشر.

2-2 خصائص المحيط : يتميز محيط المؤسسة بعدة خصائص ندكر منها :

-التعقيد : يتميز محيط المؤسسة بانه مركب من مداخيل بحيث يصعب الفصل بين اجزائه فمنها ما هو مؤثر مباشرة كالبيئة التنافسية او غير مباشر كالمؤثرات المتعلقة بالمتغيرات الوطنية والدولية، فالفرضية التي قدمها الباحثون هي انه كلما كانت درجة التعقيد كثيرة كلما وجب على المؤسسة ان تكون اكثر تنظيما .

- عدم التاكد : حالة عدم التاكد التي يتميز بها المحيط تعود الى عدم توفر المعلومات بالشكل الكافي، وفي الوقت المناسب المتعلقة بالعوامل المشكلة للمحيط، والتي ينتج عنها عدم القدرة على تقديم آثار اقوال معنيين

- الديناميكية : ديناميكية المحيط ينتج عنها غياب نماذج وعدم القدرة على التوقع لمتغيرات المحيط، هذا بسبب درجة التغير والتنوع في العوامل المكونة للمحيط وهي (ديناميكية السوق-الديناميكية التنافسية-الديناميكية التكنولوجية)

2-3 أنواع المحيط: تصنف الى:

أ- المحيط الداخلي العلاقات التنظيمية داخل المؤسسة : يتعلق بالتأثيرات داخل المؤسسة اي القيود التي تمس وظائف الؤسسة.

-القيود المتعلقة بوظيفة الانتاج :مثل الطاقة الانتاجية القصوى، الكميات الممكن بيعها، تعطيل في استعمال المواد الاولية، عدم الصيانة، النوعية،.....

-القيود المتعلقة بوظيفة المالية :تحديد سعر البيع، منح القروض،....

-القيود المتعلقة بوظيفة تسيير الموارد البشرية :شروط توظيف العمال، شروط العمل، المناخ الاجتماعي، مخاطر الاضراب،...

-القيود المتعلقة بالتسويق :تحديد عمل قوة البيع، فعالية التسويق، الحملات الاشهارية والتَّويجية،... بالاضافة الى رسالة المؤسسة، اهدافها، ثقافتها، العاملين فيها، الموارد، السياسات والتقنيات والاجراءات، عمليات الانتاج، المنتجات او الخدمات.

ب- المحيط الخارجي :وينقسم الى قسمين:

-المحيط العام: يقصد به كل العوامل التي يمس تأثيرها كافة المؤسسات، وتقع خارج حدود المؤسسة مهما كانت طبيعة أو مجال نشاطها وتتمثل في : المحيط السياسي والقانوني، المحيط الاقتصادي، المحيط الاجتماعي الثقافي، المحيط التكنولوجي، والمحيط الايكولوجي.

- **الاطار الجزئي للمحيط**: هو مجموعة العناصر والمتغيرات التي لهاعلاقة مباشرة مع المؤسسة والتي تمارس تأثيرا على نشاطها حاليا ومستقبليا، كما ترتبط إرتباطا وثيقا بعملية إتخاذ القرارات. وتتعلق أساسا بالمنافسين، المستهلكين، الدوردون الحكومة والجماعات المحلية، النقابات .....الخ.

2-4 تحليل محيط المؤسسة: يتم من خلال:

أ - تحليل البيئة الداخلية: تهتم المؤسسات بتحليل قدرتها وإمكانيتها الداخلية وذلك لبيان نقاط القوة ونقاط الضعف وعالجها، فدراسةالمؤسسة لبيئتها الداخلية يعد أمرا لا مفر منه لكونه يساعدها في التعرف على بعض النقاط أهمها:

- يساهم في تشخيص وتقييم القدرات وإلمكانيات المادية والبشرية، حيث تتعرف المؤسسة على نفسها وبالتالي يمكن تسييرها علميا والتحكم في عوامل إلنتاج.
- يمكنها من اكتشاف نقاط الضعف لديها وبالتالي تصحيحها وتقويمها بسهولة.
- الاستفادة من نقاط القوة لديها والسعي لتعزيزها من أجل القضاء على العوائق.
- معرفة نقاط القوة والضعف (من خلال التحليل الداخلي) وربطهما بالتحليل الخارجي بالشكل الذي يمكن المؤسسة من اغتنام أكبر عدد من الفرص.

– معرفة مدى قوة العلاقات بين الأفراد وتماسك جماعات العمل والحرص على مؤسستهم،

– معرفة مدى كفاءة البناء التنظيمي الخاص بها.

ب– البيئة الخارجية : تهتم المؤسسات بدراسة بيئتها الخارجية وتتبع جميع تغيراتها وتحولاتها و تعقداتها من اجل معرفة الفرص والتهديدات التي تفرضها البيئة الخارجية، حتى تتفاعل معها فتستفيد من كل فرصة ممكنة تضمن لها البقاء والتوسع والنماء، مع تفادي كل تهديد قد يؤدي به لزيادة احتملات انهيارها او تخفيض حصصها السوقية او افلاسها.